وبضائعه بقدر ما نستطيع؛ لنضاعف خسائره الاقتصادية والسياسية والبشرية والمعنوية؛ لنجعل خسائره أكبر من أرباحه. وبعدها سيشدّ الرحال ويجلو من على أرضنا» (النداء الرقم ٨). فالاحتلال، كحالة استعمارية، يبحث عن مردودية اقتصادية لقيامه بالاحتلال، ولا يلغي ذلك التغليف الايديولوجي للقيام بعملية الاحتلال. فعدا نهب مصادر الثروة الطبيعية للاراضي المحتلة، الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية، هناك نهب مباشر للفرد الفلسطيني، وبشكل خاص العمّال الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل(١٤). ولا يقتصر الامر على استغلال السلطات الاسرائيلية للمناطق المحتلة؛ فلكي يقبل مجتمع ما قيام دولته وحكومته بعملية استعمارية من الضروري ان لا يكون ذلك على حسابه، أولاً كدافع ضرائب، وان يعود ذلك الاحتلال بمردود مباشر عليه. كتب الصحفي الاسرائيلي افرايم دافيدي: «ان استغلال العمّال الفلسطينيين لم يأت فقط من جانب اصحاب المشاريع الصناعية، أو شركات البناء الكبرى؛ فأصحاب مطاعم ومقاولون صغار، بل وحتى عمّال أفراد ـ وهؤلاء يشكّلون آلاف أرباب العمل الصغار والمتوسطين ـ يدينون بثرائهم لعشرات الآلاف من اولئك العمّال [الفلسطينيين]... وهذا هو احد التفسيرات لازدياد التطرّف اليميني، وبالذات بين أوساط الشرائح التي اعتبرت ضعيفة، والتي تدين بالتغيّر في مكانتها للعمّال الفلسطينيين. فبالنسبة الى هؤلاء، تشكّل دولة اسرائيل، من دون المناطق [المحتلة]، جنباً الى قيام دولة فلسطينية، خطراً على ثرائهم ومكانتهم الاقتصادية»(١٥).

لذا، تركّزت دعوات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى جماهير الفلسطينيين على العمل على الحدّ، قدر الامكان، من تمويل عملية الاحتلال، فطالبت التجّار باقتلاع «احد شرايين الاحتلال الاقتصادية... [تحت شعار] لا للضرائب بكافة أشكالها... [اذ] يجب ان تتوقف اموالنا المسروقة من التدفّق الى خزائن الاحتلال» (النداء الرقم ٩)؛ كما دعت الى عدم «التعاطي مع المنتوجات الاسرائيلية والاجنبية وشراء هذه المنتوجات من المعامل العربية» (النداء الرقم ١٠)؛ وطالبت تجار الخضروات بمقاطعة «المنتجات الزراعية الاسرائيلية وشراء المنتجات الزراعية المحلية، ممّا يضمن صمود زراعتنا» (النداء الرقم ١٠)؛ وطالبت العمّال بـ «المقاطعة الشاملة للعمل في المستوطنات الصهيونية، والتشبّث بالعمل داخل الارض المحتلة، والانتقال الى العمل في الارض، وعدم تفويت أي فرصة للاستعاضة عن العمل وراء الخط الاخضر... [اذ] ان مقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية ومقاطعة المنتجات الصهيونية سيؤديان، حتماً، الى المزيد من التفتيت للبنية الاقتصادية، والاجتماعية، للكيان الصهيوني» (النداء الرقم ١٥). مقابل سياسة المقاطعة للاقتصاد الاسرائيلي، وفي مجال التعويض عنه، دعت قيادة الانتفاضة الى العودة الى الارض واستزراعها، «فهي مصدر خير للجميع؛ وكثير من المتطلبات الاساسية يمكن توفيرها من قطعة أرض صغيرة أمام المنزل؛ فاقتصاد البيت يرفع مداخيلكم، ويدعم صمودكم، ويخفّف وطأة الحياة تحت الاحتلال؛ والمزارع البيتية، النباتية والحيوانية البسيطة، يمكن توفيرها بسهولة. ولنتذكر ان الفيتناميين انتصروا على جبروت اميركا ليس بالبندقية وحدها، وانما بالاستثمارات الفلاحية أيضاً» (النداء الرقم ٨)؛ «ولندرك، جميعاً، ان مهمة كل جماهير الانتفاضة تكثيف عملها وانتاجها خلال معركتنا الطويلة؛ ولندرك، كذلك، ان الاضراب لا يعني عدم العمل في زراعة أراضينا» (النداء الرقم ١٢). وقد نجحت الانتفاضة، الى حدّ ما، في تحميل الاقتصاد الاسرائيلي عبئاً، وهو ليس قليلاً، وانْ لم يصل، بعد، الحدّ الذي يدفع الاحتلال الى الرحيل. ففي يوم دراسي عقد في القدس العربية، بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٠، ورد في دراسة، أعدّها د. سمير عبدالله، «ان المقاطعة الواسعة للمنتجات الاسرائيلية أفرزت، للمرة الاولى، منذ الاحتلال الاسرائيلي، حماية شعبية حقيقية للمنتجات الوطنية... وتدل المعطيات التي نشرت